مراجعة مقال: (Article Review)

The Case for a New Arab Peace Initiative: A Focus on Palestinian Rights Must Come Before Negotiations over a State

مراجعة: م.د جعفر الصادق مهدي عطية

جامعة بغداد – مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Jaafar.a@cis.uobaghdad.edu.iq

نشر الكاتب (مروان المعشر) وزير الخارجية الأردني السابق (٢٠٠٢-٢٠٠٤) في مجلة (Foreign Affairs) مقال بعنوان (The Case For a New Arab Peace Initiative: A Focus on Palestinian Rights Must Come Before Negotiations Over a State) وترجمته الى اللغة العربية (الحاجة الى مبادرة سلام عربية جديدة: التركيز على الحقوق الفلسطينية يجب ان يأتي قبل المفاوضات حول الدولة).

يستعرض الكاتب المقترحات السياسية لأنهاء الصراع الفلسطيني "الإسرائيلي"، إذ يناقش المعالجة المتضمنة حل الدولتين بوصفها حل نهائي للنزاع من خلال حث القادة الدوليين على ضمان حصول الفلسطينيين و"الإسرائيليين" على حقوق متساوية وممارسة الضغط على الطرفين لحملهما على الاتفاق لقواعد مشتركة، كما ينبغي تتولى الدول العربية قيادة الطريق نحو تعزيز حل قائم على الحقوق، والا فأن أي جهد جديد من اجل السلام محكوم عليه بالفشل كما حدث مع كل المفاوضات على مدى السنوات الثلاثين الماضية.

ناقش الباحث من خلال هذا المقال الموقف الأمريكي من الصراع الفلسطيني "الإسرائيلي" والتباين الواضح ما بين الموقف الذي يظهر من خلال ما يصرح به اعلامياً وما يفرزه الواقع من التباطؤ الأمريكي إزاء حل الصراع الذي يشخصه المقال كما يلي:

١. لقد عملت الولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس (جورج بوش الاب) ثم الرئيس (وليم جيفرسون كلينتون) على تشجيع الطرفين للتوصل الى اتفاق او اقناعهما به دون تحديد ما ينطوي عليه هذا الاتفاق في النهاية والامر الأكثر أهمية هو ايان من الرئيسين لم يصرح بأن الطرفين لابد ان يتوصلا الى اتفاق لأنهاء الاحتلال "الإسرائيلي" ونتيجة لهذا تحولت المفاوضات في كثير الأحيان الى حوارات مفتوحة بدلاً من مناقشات ملموسة حول انهاء الاحتلال الامر الذي احبط الفلسطينيين وانصارهم.

٢. ان الحقبة الزمنية الممتدة من تسعينات القرن الماضي الى السنوات الأولى من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين عندما كان من الممكن ان يتفق الاسرائيليين والفلسطينيين على رؤية حل الدولتين التي يروج لها المسؤولين الامريكان، إذ كان بوسع الغرب بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ان يرد بقوة عندما تخلى الساسة الإسرائيليين عن عملية السلام التي دافعت عنها واشنطن باستمرار.

٣. لقد عبرت الإدارة الامريكية عن حلها للصراع من خلال ما صرح به الرئيس (بايدن) في خطابه عن حالة الاتحاد في اذار من العام(٢٠٢٤) بأن الحل الحقيقي الوحيد للوضع في الشرق الأوسط هو حل الدولتين الا ان ذلك يصطدم بالواقع، إذ أمضت الولايات المتحدة الامريكية عقوداً من الزمن في الترويج لحل الدولتين في حين زودت إسرائيل بالأسلحة وسمحت لها بتوسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة واستغلال موارد الفلسطينيين، فضلاً عن دعم واشنطن على المستوى الدولي لغض النظر عما تفعله "إسرائيل".

لقد أدى التراجع في تنفيذ حل الدولتين الى الترويج لحل الدولة الواحدة الذي يتضمن تقاسم الفلسطينيين و"الإسرائيليين" المواطنة المتساوية في دولة ديمقراطية تمتد من الحدود الأردنية الى البحر الأبيض المتوسط لكن الطرفين قد اعربوا عن قلقهم إزاء هذه المقترحات وخشيتهم من ان تمثل نهاية لتطلعاتهم الوطنية، إذ يقلق الفلسطينيين من ان يكرس هذا الحل استمرار حكم الدولة "الإسرائيلية" الحالية ومحو هويتهم في وقت لاحق، كما يخشى الإسرائيليين ان يؤدي هذا الحل الى تهميشهم كأبناء للديانة اليهودية في ظل تقاسم الدولة في اطار الديمقراطية وبحكم مبدأ الأكثرية الفلسطينية، لذلك يشكل كاتب المقال على هذا الحل بسبب صعوبة تقاربه مع الواقع، وايضاً سوف يزداد المجتمعان تطرفاً نحو الاقصاء ورفض التعايش، وعليه فأن المشروع الصهيوني المتمثل في إقامة دولة سلمية وديمقراطية ويهودية على الأراضي الفلسطينية التاريخية ينهار ان لم يكن قد مات بالفعل وبعبارة أخرى لم يعد المشروع الصهيوني قادراً على تحديد مستقبل "إسرائيل" لذلك لابد ان يحل محله مشروع مختلف يقوم على المساواة في الحقوق.

يطرح كاتب المقال الحل من خلال ان تتخلى الدول العربية عن المشاريع القديمة وان تنطلق من عملية سلام تركز في المقام الأول على تأمين الحقوق التي يستحقها "الإسرائيليين" والفلسطينيين على حداً سواء، إذ تضع الحقوق التي ترعاها الأمم المتحدة وفقاً لمبادئ حقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة الذي يفرز حل نهائي بين الطرفان بضمان المؤسسات الدولية ومبادراتها المتضمنة الية للمساءلة بقيادة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية، وبموجب ذلك تكون القدس مدينة مفتوحة يستطيع الطرفان بقدر متساوٍ للوصول الى اجزائها كافة، ويقابل ذلك التزام الدول العربية بأبرام اتفاقيات سلام وامن جماعية مع

"إسرائيل" مما يعزز حقوق وكرامة المجتمعين، الا ان قبول هذه الرؤية يتطلب زعامة جديدة للجانبين ولو ان ذلك لن يكون سهلاً لكنه ليس مستحيلاً.

مما تقدم نرى بأن كاتب المقال قد ناقش تداعيات القضية الفلسطينية من خلال الشواهد التاريخية ومعطيات الواقع الا ان البعد الايدلوجي أو العقائدي يعد العائق الأكبر امام أي حل يطرح، فالقضية الفلسطينية لا يقتصر معالجتها على مخرجات الصراع السياسية والأمنية وانما يأخذ ابعاد واسعة وشاملة للبعد الديني والفكر التوسعي القائم على اقصاء الفلسطينيين وتعاقب مراحل التوسع الصهيوني اقليماً المعزز بالتغول الاقتصادي، ومن ثم فأن الكيان "الإسرائيلي" يكسب من خلال طرح المشاريع السياسية (كحلول نهائية للصراع) مزيداً من الوقت لتدعيم امكانياته التي تؤهله لمواصلة مشروعه الاستيطاني وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق السيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية وبلوغ اهداف المشروع التوسعي، لذلك تعكس مسارات الحلول السياسية ومساعي دبلوماسية الفاعليين الدوليين الى عدم جدية الكيان "الإسرائيلي" للتوصل الى اتفاقات تنهي الصراع، لاسيما وان الكيان قد نجح في تحييد الكثير من الدول العربية والإقليمية في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين أو التعبير عن امالهم في إيجاد صيغة حل مرضية لتطلعاتهم، مما يرجح القول بأن الكيان متجه الى حلول المعادلة الصفرية في انهاء الصراع لاسيما بعد احداث السابع من أكتوبر أي بمعنى ان الكيان ينتهج سياسة انهاء التواجد الفلسطيني سياسياً وعسكرياً والسيطرة الديمغرافية على مجتمعه، ومن ثم ارغامه على الانخراط في الدولة "الإسرائيلية" الواحدة المزعومة ذات السيادة المطلقة على الأراضي الفلسطينية انطلاقاً من معطيات الواقع الذي يفرض الاستسلام كحل وحيد، وايضاً العمليات العسكرية الجارية على قطاع غزة والأراضي الفلسطينية الأخرى في ظل غياب الحماية الدولية وعدم ردع الكيان عن سياساته اللامشروعة، وحين الانتهاء من هذه المرحلة يتم تأمين دولة الاحتلال من خلال استمرار عمليات تطبيع علاقات الكيان "الإسرائيلي" مع الدول تباعاً، فسلطة الكيان ماضية في تحقيق أهدافها حتى وان استدعى الامر الى تصعيد الموقف والدخول في حرب واسعة تشمل دول إقليمية انطلاقاً من هواجسها الأمنية القائمة على استخدام القوة المفرطة وحالة التأهب القصوى لمؤسسات الكيان، فضلاً عن توظيف الفارق التكنولوجي والتقني لإحداث تغيير يوائم متبنيات النهج الصهيوني ويحقق مزيداً من المكاسب السياسية والأمنية بما يخدم الاستراتيجية التوسعية لدولة الاحتلال"الإسرائيلي" المأمولة مستقبلاً.

(*) نشر المقال بتاريخ(٢٠٢٤\١٠\٢٩) على الموقع الالكتروني الخاص بمجلة (Foreign Affairs) التي تصدر عن مجلس العلاقات الخارجية في واشنطن : https://www.Foreign affairs.com